ويعتقد البعض أن نصوص القرآن والسنة متناهية. أما الأحداث فغير متناهية وبخاصة في العالم الإسلامي الذى تمتد دعوته إلى كل بيئة وتنمو في كل عصر. فلابد من وجود الاجتهاد لاستخلاص أحكام لم تقع في عصر التشريع، وهناك نصوص تعطي الحق في الاجتهاد لمن يقدر عليه بل تأمر به، كقوله تعالى: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [الحشر: 2]. وقوله: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: 83].

سابعا: العقل في كل ميدان من ميادين حياتنا:

نأمل أن يسود العقل كل مجال من مجالات حياتنا سواء الدينية أو الدنيوية، وكما أشرنا آنفًا من خلال العناصر السابقة فالعقل ضرورة حضارية للنهوض بالأمة من كبوتها من شتى جوانبها المعرفية، كما أنه ضرورة للتجديد في فكرنا الإسلامي وخصوصًا في باب الاجتهاد في أمور الدين.

وما أحوجنا في حياتنا المعاصرة للتسلح بسلاح العقل، فالعقل كما يقول ديكارت.. هو أعدل الأشياء قسمة بين البشر، وعلى هذا الضوء يمكننا التجديد في الخطاب الديني في حياتنا المعاصرة.

إن الاجتهاد قد استمر بعد انتقال النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى، لمدرسة الصحابة وبخاصة الخلفاء الراشدين. وقد كان الواحد منهم يسأل، إن لم يكن عنده علم، هل ورد في كتاب الله حكم لهذا الحديث، فإن لم يرد؛ يسأل هل ورد عن الرسول ﷺ فيه شيء، فإن لم يرد اجتهد هو، إن لم يجد

= ص129، انظر دراستنا: في علم الكلام (منهج وتطبيقه)، الماشر مكتبة وهبة، القاهرة، ص108.

من هو أعلى منه وأقوى في الاستنباط. وقد يكون بين الطبقة الواحدة منهم خلاف في الرأي. والحاكم يأخذ بما يختاره لأنه فيه مصلحة للمسلمين[1].

والاجتهاد بمعناه المطلق له شروط متفق عليها هي:

1- أن يكون المجتهد مطلعًا على نصوص الكتاب المتعلقة بالأحكام ويستحسن أن يكون حافظًا لها.

2- معرفة ما يحتاج إليه من السنة المتعلقة بالأحكام، وقد يسرت كُتب الحديث هذا الأمر.

3- معرفة مواقع الإجماع حتى لا يفتي المجتهد بخلافه، لأن خرق الإجماع غير جائز.

4- معرفة القياس بشروطه وأقسامه وأركانه ومسالك العلة وغيرها.

5- معرفة ما يتوقف عليه صحة الدليل من مثل كيفية تركيب المقدمات وترتيبها.

6- معرفة اللسان العربي بكل ما يتصل به من لغة ونحو وصرف وبلاغة وكل ما يتوقف عليه فهم المراد من الكلام.

7- معرفة الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة حتى لا يحكم المجتهد بالمتروك.

8- معرفة حال الحديث قوة وضعفًا، ولو من واقع الكتب التي بينت ذلك.

(1) جاد الحق: المرجع السابق ص95.

لقد مرأت على الأمة فترات عصيبة أغلق فيها باب الاجتهاد لأسباب عديدة، ورغم ذلك فإننا لا ندعو إلى فتح باب الاجتهاد على مصراعيه، لكل من تسول له نفسه وبدون ضوابط فالشرائط التي ينبغي توفرها في المجتهد ولا نريد أن نوصد الأبواب أمام من يملك أن يجتهد بمفرده بالضوابط المذكورة، ونحن نريد الموقف الوسط والمتزن حتى يتم تجديد الخطاب الديني بالوسائل والآليات المفيدة والتي ورثتها الأمة كابرًا عن كابر، عبر القرون الماضية[1].

ثامنا: مشكلات في طريق التجديد: (التحديات الداخلية)

ليس من نافلة أن هناك مشكلات كثيرة تعترض التجديد في واقعنا المعاصر ويمكننا أن نشير إلى بعضها:

1- المغالطة في المفاهيم:

من أصعب الأمور أن يعيش المرء أسير أفكار ووساوس وظنون يعتقد أنها الأصوب في الفهم والتطبيق، فهناك الحواجز النفسية بين المفاهيم الإسلامية الصحيحة وبين ما يعيشه المسلم المعاصر، مثل مفهوم الحرية أو الديمقراطية أو عمل المرأة ومكانتها في المجتمع الإسلامي.

فهناك مفاهيم مغلوطة عند شريحة كبيرة من المجتمع الإسلامي.

2- الجمود في فهم النص التراثي:

لقد ترك الأقدمون تراثًا علميًا وحضاريًّا فذًا، ومن ثم ينبغي علينا أن نقرأ

(1) الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده.